جامعة خميس مليانة

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة الفلسفة السداسي الأول السنة الجامعية 2021 / 2022

المستوى: السنة الأولى ماستر – تخصص: فلسفة تطبيقية

المقياس: نظرية الدولة و النظم السياسية

النشاط: محاضرة

محاضرات في نظرية الدولة و النظم السياسية

المحاضرة الخامسة: الدولة في الفكر السياسي عند أرسطو

مقدمة:

عندما ننتقل من الفكر السياسي عند أفلاطون إلى الفكر السياسي عند أرسطو و تصوره للدولة العادلة نجد أن أرسطو على الرغم من كونه من أقدم تلاميذ أفلاطون في أكاديميته، حيث درس على يده أكثر من عشرين سنة، بل و قد تولى رئاستها من بعده، إلا أنه أكثر واقعية من أستاذه في فكره السياسي على الرغم مما نلمسه من تفكير مثالي في بعض تحليلاته السياسية، ربما يعود ذلك إلى كونه ملاحظا مباشرا للأحداث و مجربا دقيقا للوقائع، أكثر من كونه مفكرا مثاليا يتصور ما ينبغي أن يكون، فانعكس ذلك على فكره بصفة عامة و فكره السياسي بصفة خاصة. بينما نجد أفلاطون في تصوره للدولة العادلة و الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها لكي تحقق الهدف الأسمى من وجودها، أنه بقي وفيا لمثاليته التي تجعل من المدينة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة المثل الأعلى للدولة العادلة، على الرغم من تنازله عن جمهورية الفيلسوف إلى جمهورية القوانين.

نبذة عن حياة أرسطو

ولد **أرسطو** في مدينة " أستاجيرا " من مدن ترقيا عام 384 (ق- م) (تقع شمال اليونان) كان أبوه طبيبا في " استاجيرا "، ظل مدة عشرين عاما يدرس في أكاديمية **أفلاطون**، و لما توفي هذا الأخير و تولى " **سبويسيبس** " رئاسة الأكاديمية، غادر **أرسطو** أثينا إلى " أسوس " (على شاطئ آسيا الصغرى)، ثم إلى " ليسبوس "، و إلي حوالي 342 (ق – م) استدعاه " فليب " ملك مقدونيا " إلى بلاطه ليشرف على تعليم ابنه " الاسكندر " الذي كان يبلغ من العمر 13 سنة مبادئ السياسة، و بعد ذلك عاد إلى أثينا ليؤسس مدرسته المعروفة بالمدرسة المشائية أو اللوقيون، و قد عرفت هذه المدرسة ازدهارا عظيما، لكن في عام 323 (ق – م) غادر **أرسطو** أثينا لأسباب سياسية و اعتزل في أوروبا حتى توفي عام 322 (ق – م). و من أهم الأحداث التي يمكن أن نتوقف عندها في حياة أرسطو أنه لم يرغب في أن ينال منصبا سياسيا يوما ما، كما كان يطمح **أفلاطون** إلى ذلك، كما أننا نجد لدى مؤرخو لحياة أرسطو تساؤلات حول العلاقة بين **الإسكندر** و **أرسطو**، و أغلب المؤرخين رأوا أن **الإسكندر** لم يتأثر بآراء أستاذه السياسية و أن **أرسطو** لم يتأثر بما أحدثه تلميذه من انجاز سياسي عظيم في توحيد الحضارتين الشرقية و الغربية عبر سلسلة من التوسعات شرقا و غربا، و قد أرجع بعض المؤرخين عدم وجود هذا التأثير إلى أن **الاسكندر** لما اجتاح منطقة الشرق قام بصهر الحضارتين الفارسية و اليونانية، و أمر بقتل أحد أقارب **أرسطو** و هو " **كاليثنس** " عندما رفض السجود له على الطريقة الفارسية، و قد رأى **أرسطو** في ذلك خروجا عن التعاليم السياسية التي لقنها إياه، و خرقا لروح الديمقراطية و عدم احترامه لتقاليد الحضارة اليونانية، لذلك لم نجد أي ذكر **لأرسطو** في كتاباته لفتوحات الاسكندر.[1]

[1]- أميرة حلمي مطر، **في فلسفة السياسة**، ص41.

مؤلفات أرسطو

و حسب البحثة " الدكتورة " أميرة حلمي مطر " فإنه يمكن تصنيف مؤلفات **أرسطو** إلى ثلاثة مجامع و هي على النحو التالي:

- 1) مؤلفات الشباب و هي تلك التي كتبت في شكل محاورات، و قد بلغ عددها حسب بعض الباحثين 19 محاورة، و قد كتبها على منوال محاورات **أفلاطون** و الراجح أنها كتبت في الوقت الذي كان فيه **أرسطو** طالبا ف أكاديمية **أفلاطون** و كانت تنشر ليقرأها عامة الناس من غي المتخصصين، و هي تسمى بالكتب المنشورة.
- 2) مذكرات خاصة **بأرسطو** نفسه و كان يجمع فيها معلوماته الخاصة بأبحاثه.
-3) المؤلفات التعليمية التي كان يدرسها لجمهور خاص من الطلاب، و هي عادة تسمى بالكتب المستورة.

هذه الكتب المستورة هي التي وصلت إلينا و عن طريقها عرفنا فلسفة أرسطو، أما الكتب التي سماها منشورة فقد ضاعت و لم يبقى منها سوى شذرات عند بعض المؤلفين و الباحثين القدماء أمثال " ديوجين."[2]

أما في السياسة فقد ألف **أرسطو** كتابين حسب ما توصلت إليه الأبحاث التاريخية لفلسفته، و هما كتاب " السياسة " و " كتاب " النظم السياسية." فأما الكتاب الأول أي كتاب " السياسة" فقد كتب على فترات متقطعة و طويلة من حيث الزمن على ما يبدو، لذلك فلم تسوده روح واحدة و لا اتجاه فكري واحد، حيث جمع بين النظرة المثالية و الدعوة إلى الإصلاح و البحث فيما ينبغي أن يكون تارة، و النظرة الواقعية التي تقوم على استقراء الأحداث التاريخية و تفسريها تفسيرا ماديا تارة أخرى، ففيما يخص النظرة المثالية فقد كانت – حسب المؤرخين – نتيجة تأثره بوفاة **أفلاطون** و هي نظرة نستخلصها من الأجزاء الثاني و الثالث و السابع و الثامن، و هي أجزاء تدور حول تحليل الدولة المثالية متأثرا بمحاورة السياسي و القوانين **لأفلاطون**، أما أجزاء الرابع و الخامس و السادس فقد كتبت حين أسس المدرسة اللقيون أو المشائية، و هو يدرس فيها أنواع الحكومات الواقعية و القوى الاجتماعية الموجهة للنظم السياسية، و تتبعه للتطبيق العملي لفن الحكم، و هذا بعد أن استقرأ التاريخ و قام بتحليل الدساتير التي بلغ عددها حوالي 158 دستور، اما الجزء الأول من كتاب السياسة فهو آخر ما كتبه عن طبيعة المشكلة السياسية.[3]

أما الكتاب الثاني و هو " النظم السياسية " فقد جمع فيه تلك المجموعة من الدساتير التي بلغ عددها 158، و التي حللها بدقة و علق عليها لذاك يعرف " بكتاب الدساتير ". كما رأى بعض الدارسين أنه يمكن إضافة إلى هذين الكتابين في السياسة كتاب " الأخلاق إلى نيقوماخوس" الذي يمكن أن نستخلص منه بعض أراءه السياسية.[4]

أراء أرسطو السياسية و نظرية الدولة

اتجه **أرسطو** اتجاها واقعيا معتمدا على الملاحظة و الخبرة التجريبية و استقراء التاريخ، و ذلك يظهر من خلال تحليله للدساتير المعروفة في عصره و تصنيفها، و بحث عن أسباب الثورات و العوامل المؤثرة في ثبات الحكم أو زواله، و على أساس ذلك أكد في كتابه " السياسة "على أن الدولة مجتمع طبيعي يفي بكل حاجات الناس و مطالبهم و هي تمثل الإطار السياسي الذي يحقق فيه الفرد حريته و سعادته و الخير الأعظم، مادام كل تجمع بشري يهدف إلى بلوغ الخير و المصلحة العامة، لذلك قال في كتاب " السياسة "(الباب الأول: عناصر الدولة الأساسية الطبيعية، الفصل الأول: نشوء الدول و أطوار ذلك النشوء): " بما أننا نشاهد أن كل دولة مجتمع، و أن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة – إذ الجميع يجدُّون في كل شيء إلى ما يبدو لهم

---

[2]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية (تاريخها و مشكلاتها)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة، طبيعة جديدة 1998، ص 225.
[3]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، دار المعارف – القاهرة، ط 5، 1995، ص 27 – 28.
[4]- مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم (من صولون إلى ابن خلدون)**، ص 109.

خيرا- من الواضح أن كل المجتمعات ترمي إلى خير، و أن أخطرها شأنا و الحاوي كل ما دونه يسعى إلى أفضل الخيرات: و هذا المجتمع هو المسمى دولة أو مجتمعا مدنيا."[5]

و قوله بأن الدولة مجتمع طبيعي فلأنها تتكون من علاقات طبيعية، و التي تظهر من خلال الأسرة و القرية، و من ثم تكون الدولة غاية هذه العلاقات الطبيعية التي هي تحقيق الاكتفاء الذاتي و هو الخير الأعظم و الفضيلة، و لهذا اكتسب مفهوم الطبيعة عنده مفهوم خاص و هو غاية الشيء، و هو بهذا المفهوم يعارض آراء السفسطائيين حول مفهوم الطبيعة. فطبيعة الشيء غايته، و أن ما نسميه بالطبيعة هو ما ينتهي إليه تطور الشيء سواء كنا نتحدث عن إنسان أو حصان أو أسرة[6] و لهذا قال: " فالدولة إذن طبيعية إذا ما كانت الجماعات السابقة طبيعية، لأن الدولة غاية تلك الجماعات. و إنما الطبيعة غاية: كل شيء لمصير كامل، ندعوه طبيعة الشيء، كطبيعة الرجل مثلا و طبيعة الفرس و طبيعة البيت هذا، و أن ما جعلت الغية نفسها لأجله هو خير الأمور، و من ثم فالاكتفاء الذاتي غاية و أسمى الخيرات."[7] و هذا يعني أن الطبيعية لا تخص فقط الحالة التي يكون عليها الشيء و إنما أيضا ما سيصير إليه، لذلك فإن ما يخص الدولة بكونها أمرا طبيعيا يعني ما تتجه إليه من غاية و من ثم فهو ينظر إليها في وضعها الديناميكي الحي أي في نشأتها و تطورها، و أن غايتها هي بلوغ الخير الأعظم و المثل الأعلى، و الاكتفاء الذاتي، و لا ينظر إلى الدولة في ثباتها، وهو بقوله هذا يرد على النظرة السفسطائية التي ترى أن وجود الدولة ناتج عن اتفاق و هو مجتمع مصطنع كون الإنسان مقياس كل شيء.[8]

و لما كان الإنسان في نظر **أرسطو** مدني بطبيعته فهو لا يستطيع أن يوجد خارج الدولة أو المدينة لأنه يفتقر إلى كثير من الحاجات التي لا يحققها إلا في مجتمع المدينة أو الدولة، بينما الإنسان الذي لا يفتقر إلى أية حاجة و لا حاجة له لغيره من الناس لتحقيقها يكون إما إلها لكماله الخالص أو بهيمة لحياتها تحت رحمة الغريزة، لذلك قال: " فقد اتضح إذن أن الدولة طبيعية و أنها متقدمة عن الفرد، لأن الفرد إذا ما اعتزل عن الجمهور قصر عن الاكتفاء الذاتي و شابه الأجزاء المعتزلة عن الكل، و من لا يستطيع الائتلاف، أو ليس بحاجة إلى شيء لاكتفائه بذاته، لا تمت إلى الدولة بصلة، و هو وحش أو إله."[9]

لذلك فأول اجتماع كان هو الأسرة و هو اجتماع الرجل و المرأة على أساس التناسل و الأمن و قيام الأولاد، و كذلك اجتماع السيد و العبد على أساس تحقيق الحاجات الاقتصادية التي تحافظ على العيش، و ذلك ضرورة طبيعية، لكن الأسرة مجتمع لا يكتفي نفسه بنفسه فيتحد مع أسر أخرى فيشكل القرية، كذلك تكون القرية مجتمع قد يحقق بعض الحجات الضرورية للبقاء لكن ليس كل الحاجات، لذلك تدفعه الضرورة إلى الاجتماع مع قرى أخرى فتشكل المدينة او الدولة، هذه الأخيرة مجتمع يكتفي نفسه بنفسه لما يتوفر عليه من القوى البشرية المتعاونة فيما بينها لتحقيق كل الحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية الكريمة، لذلك قال: " فالبيت إذن أول ما ينشأ عن ذينك الائتلافين (ائتلاف المرأة و الرجل و ائتلاف العبد و المولى)... فلائتلاف الذي ينشأ عن دافع طبيعي، هو الأسرة."[10] إذن فوجود المدينة أو الدولة بالمفهوم السياسي الحديث هو نتيجة للعلاقات الطبيعية التي تجمع بين الجنسين (الرجل و المرأة) بهدف التناسل الذي يضمن استمرار النسل

---

[5]- أرسطو، **السياسيات**، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية: الأب أغسطين بربارا البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية – بيروت، (د.ط)، 1957، ص5. (الباب الأول: عناصر الدولة الأساسية الطبيعية، الفصل الأول: نشوء الدول و أطوار ذلك النشوء)

[6]- نقلا عن أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص 28.

[7]- أرسطو، **السياسيات**، ص 8. (الباب الأول، الفصل الأول)

[8]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص30.

[9]- أرسطو، **السياسيات**، ص10. (الباب الأول، الفصل الأول)

[10]- المصدر نفسه، ص 7. (الباب نفسه، الفصل نفسه)

البشري، كذلك توفير الحاجات الاقتصادية و البيولوجية بصفة عامة من خلال الإنتاج الاقتصادي الذي يتطلب وجود العبيد، فالعلاقات الطبيعية التي تربط أفراد الأسرة تكون على نمطين: علاقة التناسل بين الرجل و المرأة، و علاقة اقتصادية تربط العبيد بالسيد، و طابع الاكتفاء الذاتي الذي يتميز بها مجتمع المدينة أو الدولة ناتج عن عمل اتحاد عدة أسر لتتشكل القرية، ثم عمل اتحاد عدة قرى لتتشكل المدينة أو الدولة، و هذه حركة طبيعية.

و الدولة بهذا التصور الطبيعي متقدمة عن الفرد و الأسرة من حيث القيمة فهي أشبه بالكل بالنسبة لأجزائه، أو الجسم بالنسبة لأعضائه، و إذا فسد الكل فسد الجزء بالضرورة، و أن الفرد لا يمكنه أن يوجد خارج الأسرة، و لا الأسرة أن توجد خارج القرية، و لا القرية أن توجد خارج المدينة أو الدولة، فكلها إذن أجزاء طبيعية تؤلف الدولة، كما أن الجزء لا يمكنه أن يوجد منعزلا عن الكل، و لهذا قال: " الدولة مقدمة على الأسرة و على الفرد، لأن من الضروري أن يتقدم الكل على الجزء، فإن قضي على الجسم فلا رجل و لا يد إلا بالاسم، كأن نقول يد من حجر، فإذا شلت أضحت كأنها من حجر."[11] و انطلاقا من هذا التحليل نكتشف حسب – الدكتورة أميرة حلمي مطر- أن **أرسطو** قد وضع أسس النظرية العضوية في الدولة فشبه الدولة مثل جسم الإنسان الحي، فكما أن لكل عضو من أعضاء الجسم وظيفة يؤديها في إطار الكل فتحصل سلامة الجسم فكذلك الأفراد في الدولة فلكل فرد دورا اجتماعيا يؤديه حفاظا على سلامة المجتمع، فإذا كان لكل فرد حياته الخاصة و أسلوبه في التفكير، فلا يستطيع أن يختار من أفعاله إلا ما ينسجم مع الاتجاه العام للمجتمع و الدولة و المصلحة العامة، و من ثم فلا قيمة لوظيفة عضو ما خارج الجسم، و تتفاوت قيمة الوظائف بحسب قيمة العضو بالنسبة للكل، فهناك من الأفراد و الهيئات في الدولة من تكون قيمتهم و قيمة وظائفهم بمثابة قيمة القلب أو الرأس أو أي عضو ،بيل آخر، و تحدد قيمة وظيفته بالنسبة الحياة الجسم تبعا لذلك، و بحكم هذه المكانة يتمتع الفرد و الهيئة في الدولة بامتيازات و أهمية. ثم إن هذا الانسجام في الدولة لا يضمن الاستقرار و الأمن للمواطنين فحسب، بل هو النظام الوحيد الذي يكفل لهم الحياة الكريمة يحققوا فضائلهم و سعادتهم و عدالتهم،[12] لذلك قال **أرسطو** " فالطبيعة إذا تدفع الناس بصفة غريزية إلى الاجتماع السياسي، وهذا الاجتماع لابد و أن يقوم على القانون وتحقيق العدالة، فليس أقبح من أن يعيش الأفراد دون قوانين ودون عدالة، لأن القانون هو قاعدة الاجتماع السياسي، والعدالة ضرورة اجتماعية"[13]

و في هذا السياق فقد تحدث أرسطو في كتابه " السياسيات " الباب الثالث تحت عنوان: نظرات عامة في ماهية الأحكام السياسية و الحقوق السياسية و في ماهية الملكية، الفصل الأول حول المواطن، حيث رأى أن الدولة أو المدينة مادامت تحتوي على أصناف من المرؤوسين فمن هو المواطن و من هو غير المواطن من هؤلاء المرؤوسين؟.

هذا التساؤل ناتج – حسبه – من كون تعريف المواطن ليس متفق عليه، فتعريف المواطن في حكم الأقلية ليس هو تعريف المواطن في حكم الشعب. ففي رأيه أن المواطن ليس كذلك بمجرد سكناه في البلاد، لأن النزلاء و الأرقاء يشاركونه نفس البلاد مع أنهم ليسوا مواطنين لكونهم لا يشاركون في قيام الدولة، و كذلك الأولاد و الشيوخ الذين مواطنتهم ليست كاملة كونهم يقام لهم كفيل، فتكوم مشاركتهم ناقصة. إذن فالمواطن في

---

[11]- أرسطو، **السياسيات**، ص 9. (الباب نفسه، الفصل نفسه)

[12]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص 29.

[13]-أرسطو: **السياسة**، تر: الأب أوغسطين بربارة البولسي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ط2، 1969، ص 93.

نظره هو كل من له حق المشاركة في بناء الدولة مشاركة سياسية،[14] لذلك قال: " فمن هذه الاعتبارات قد اتضح إذن من هو المواطن، و نحن الآن ندعو مواطن دولة، من له في تلك الدولة حق الاشتراك في السلطة الاستشارية و في السلطة القضائية، و الدولة جماعة تتألف من أمثال هذا الشخص ، قادرة بوجيز القول على الاكتفاء الذاتي في مرافق الحياة."[15]

و في الفصل الثاني من الباب الثالث من كتابه " السياسيات " يبحث فيما إذا كانت فضيلة المواطن الصالح هي نفسها فضيلة الرجل الصلح، و يرى في هذا السياق أن المواطن الصالح هو كل من له حق المشاركة في تنظيم الدولة و ازدهارها من خلال أدائه لوظيفته المؤهل لها طبيعيا، و هي تعبر عن فضيلته، على أساس أن لكل مواطن وظيفة طبيعية واحدة و لا يمكنه أن يؤدي وظيفة غيره، و إلا فلا تتحقق فضيلته، و هنا يتفق **أرسطو** مع أستاذه **أفلاطون** الذي ذهب نفس المذهب، و هو أن الطبيعة منحت لكل إنسان وظيفة واحدة مؤهل لها، و إذا أدها كاملة حصلت له الفضيلة المقابل لها، و **أرسطو** إذ شبه الدولة مثل الكائن الحي فإن كل عضو في هذا الكائن يودي وظيفته و هي تعبر عن فضيلته، و على هذا الأساس فقد شبه تأدية المواطن لفضيلته أي لوظيفته في الدولة مثل طقم السفينة، فالبحارة كلهم مشاركون في الملاحة، و إلا لما تحركت في البحر و هي لا تغرق مادام كل بحار يؤدي وظيفته كما يجب أن يؤديها، و إذا قصر أي واحد في أداء وظيفته، غرقت السفينة، و لما كان كذلك فإن كل مواطن صالح يؤدي وظيفته التي تحقق فضيلته الخاصة و يحافظ في الوقت نفسه على سلامة الجميع في الدولة، فاستقرار الدولة و سلامتها هو من تعاون جميع المواطنين كل في وظيفته، لأن المواطن لا يكون مواطنا إلا بكونه له وظيفة طبيعية في الدولة، و لما كانت وظائف المواطنين غير متشابهة، فإن فضيلة المواطن تتحقق في كونه يؤدي وظيفته الطبيعية في الدولة و ضمن مجموع الوظائف الطبيعية للمواطنين، و في هذه الحالة فلا يمكن أن تكون فضيلة المواطن الصالح و فضيلة الرجل الصالح واحدة، ففضيلة الرجل الصالح تأتي من كونه صالحا، و هذا لا يتحقق لدى كل أصناف الرجال الذين يعيشون في ظل دولة واحدة،[16] لذلك قال في هذا الصدد: " و لما امتنع أن يتشابه كل المواطنين، فلا سبيل لأن تكون فضيلة المواطن الصالح و الرجل الصالح فضيلة واحدة. ففضيلة المواطن الصالح يجب أن تتحقق في الجميع، إذ لا تكون الدولة، الدولة الفضلى إلا على هذا النحو، و أما فضيلة الرجل الصالح، فمن المحال أن يحرزها الجميع ما لم يتحتم أن يكون كل مواطني الدولة الصالحة رجال صالحين."[17]

و بالزيادة إلى ذلك فلما كانت الدولة - حسب أرسطو- مؤلفة من أفراد متغايرين في مكانتهم الاجتماعية، مثلما نجد في الإنسان نفس و جسد، و أن النفس تتألف من عقل و رغبة، و أن الأسرة تتألف من رجل و امرأة و سيد و عبد، و على هذا الشكل تكون الدولة باعتبارها تتألف من كل هؤلاء، و أنواع أخرى متباينة في مكانتهم الاجتماعية، فهدا يؤدي بالضرورة إلى القول بأنه لا يمكن أن تكون فضائل المواطنين متساوية في قيمتها بالنسبة للدولة، ففضيلة الرئيس لا يمكن أن تساوي في قيمتها فضيلة المواطن العادي، و بنفس التصور لا يمكن أن تكون فضيلة الرجل الصالح مساوية في قيمتها فضيلة المواطن الصالح.[18] و المواطن الحر الصالح في نظر أرسطو لابد أن يحسن استخدام وقت فراغه و ذلك في التأمل النظري أي في طلب المعرفة لذاتها و يكون ذلك المثل الأعلى لحياة التأمل، و يجب على التربية أن تعمل على توجيه المواطن نحو هذه

---

[14]- أرسطو، **السياسيات**، ص 115 – 16. (الباب الثاني: نظرات عامة في ماهية الأحكام السياسية و الحقوق السياسية و في ماهية الملكية، الفصل الأول: المواطن)

[15]- المصدر نفسه، ص 118. (الباب نفسه، الفصل نفسه)

[16]- أرسطو، **السياسيات**، ص 123. (الباب الثاني، الفصل الثاني: فضيلة المواطن الصالح و الرجل الصالح)

[17]- المصد نفسه، ص 124. (الباب نفسه و الفصل نفسه.)

[18]- المصدر نفسه، ص 124. (الباب نفسه، الفصل نفسه.)

الغاية و هي التفرغ للتأمل العقلي، لذلك ينبغي أن تتولى الدولة هذه المهمة أي إعداد المواطنين حسب المثل الأعلى الذي تتصوره و تريد بلوغه، لأن تربية المواطنين تربية صالحة و أخلاقية كفيل بأن يؤدي إلى بناء دولة عادلة و قوية، و هنا يتفق أرسطو مع أفلاطون في ضرورة البدء بالتربية منذ سن مبكر، و يجب أن تتوجه أولا إلى العناية بالجسم، عن ممارسة الريضة و كل أنواع الفنون التي تقوي الإحساس، و تهذيب الغرائز و غرس العادات الأخلاقية الحسنة، ثم بعد ذلك تتجه إلى تنمية القدرات العقلية.[19]

و إذا كان **أرسطو** قد اهتم بالبحث في المواطن الصالح و كيفية تحديده، و أن الدولة هي مجموعة من المواطنين، فإن الدولة الصالحة لابد أن تحقق الفضيلة و هي العدالة، التي هي في الوقت نفسه ناتجة عن حصول فضائل الموانين عندما يؤدي كل مواطن وظيفته في الدولة، على حسب ما منحته الطبيعة من مؤهلات، و هذا يقتضي أن يكون الحكم صالحا، و في هذا السياق فقد ميز أرسطو بين الدولة و الحكومة فقصد بالدولة مجموعة المواطنين الذين يؤلفون المجتمع فهي إذن ثابتة، بينما الحكومة يعني بها مجموعة الأشخاص الذين يتولوا أمور الدولة بالإشراف على تطبيق القوانين و القيام بالوظائف العامة، و هي تختلف باختلاف الزمان و المكان، و أشكال التنظيم السياسي و عدد الأشخاص القائمين عليها.[20]

و في كل الحالات تكون الحكومة إما صالحة أو فاسدة، فالحكومة تكون صالحة إذا عملت من أجل تحقيق الخير العام و سعادة الجميع، و تكون فاسدة إذا عملت من أجل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. كذلك تتعدد الحكومات حسب عدد الأفراد الذين يتولونها، فالحكومة تكون إما ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية. و على هذا الأساس رأى **أرسطو** أن الحكم هو تنظيم لأعلى مهام المدينة، فإذا كانت هذه المهام يتولها الشعب بنفسه و لنفسه كان الحكم ديمقراطيا، , إذا تولت هذه المهام قلة ثرية من الناس كان الحكم أرستقراطيا، و إذا تولى هذه المهام فردا فيكون الحكم ملكيا، و الحكم إما أن يعمل من أجل الصالح العام فيكون حكما صالحا و من هذا القبيل نجد الحكومة الملكية أي حكومة الفرد الفاضل، و الحكومة الأرستقراطية أو حكم الأقلية الفاضلة أو الحكومة البوليتيا أي الديمقراطية الفاضلة (المعتدلة)، و إذا عملت الحكومة من أجل الصالح الخاص، فتكون حكومة فاسدة و هذا لأن الصالح العام متقدم عن الصالح الخاص، كما أن الكل متقدم على الجزء، و من ثم تتحول الحكومة الملكية إلى حكومة الطغيان(أي حكومة الفرد الفاسد)، و تتحول الحكومة الأرستقراطية إلى الحكومة الأوليجارشية (أي حكومة الأقلية الفاسدة التي تبحث عن زيادة ثرائها الخاص على حساب الشعب)، و تتحول الحومة البوليتيا إلى حكومة ديماغوجية (أي حكومة الأكثرية الفاسدة). و لما كان خير الأمور أوسطها عند **أرسطو** فقد فضل حكومة الأكثرية الصالحة أي تلك التي سماها بحكومة البوليتيا، لأن الفساد يصيب الفرد أسرع مما يصيب الجماعة، و في رأيه أن هذه الحكومة تقوم على دستور وسط بين الديمقراطية و الأرستقراطية، فتكون السلطة في يد الطبقة المتوسطة، التي لا تنتمي إلى طبقة الأغنياء و لا إلى طبقة الفقراء.[21]

و فيما يتعلق بإنتاج الثروة في الدولة أو المدينة، فقد ذهب **أرسطو** في كتابه " السياسيات " في الباب الأول، الفصل الرابع، إلى البحث في أبواب الرزق الطبيعي و غير الطبيعي، فوجد أن هناك مصدرين لاقتناء الثروة، فهناك مصادر طبيعية و مصادر غير طبيعية. فالمصادر الطبيعية يقصد بها فن الزراعة و الفلاحة و تربية المواشي، و فن الصيد بكل أنواعه في البر و البحر، و حتى الحرب شكل من أشكال فن الصيد و هو

---

[19]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص 24.

[20]- مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي (من صولون حتى ابن خلدون)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، ط1999،1، ص 112.

[21]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص 32.

اقتناء العبيد و هو طبيعي، هذا النوع من المصادر مقبولة طبيعيا، لأن المرء لا يخالف الطبيعة مادامت هي التي تقدم له هذه الثروة، و ما على الإنسان سوى استخراجها على قدر الحاجة إليها، و هناك مصادر غير طبيعية للثروة و هي التجارة، و هي طبيعية إذا بقيت في حدود المقايضة على قدر الحاجات التي توفرها للأسرة، لأن المقايضة حالة طبيعية، أما إذا تجاوزت التجارة حدود المقايضة إلى مستوى اقتناء النقود فإنها تصبح خطرا على الدولة لأنها مصدر غير طبيعي للثروة، و هي تجعل الإنسان يستمر في اقناء الثروة قدر الإمكان، فيلجأ إلى طرق غير شرعية كالربا و الغش و السرقة و المضاربة و الاحتكار، و هي طرق محضورة في الدولة. ثم إن المصادر الطبيعية للثروة و هو ما يسميه **أرسطو** " بالاقتصاد "(إيكونومي أو oikonomia) و هو تحويل ما تجود به الطبيعة إلى ثروة عن طريق عمل رب الأسرة، بما يملكه من أدوات لاسيما العبيد، و هذه الثروة تزداد بزيادة العمل فينتفع منه هو و غيره في آن واحد، لأنه يساهم في الاكتفاء الذاتي الذي يتميز به مجتمع الدولة، بينما التجارة القائمة على النقد تعرف لديه " بفن تداول المال " (خريماتيكا أو krematika) تؤدي إلى غنى الفرد وحده و لا ينتفع بها المجتمع.[22]

أما يخص العنصر الديمغرافي للمدينة أو الدولة الفاضلة في نظر أرسطو، فهو يميز بين سكان الشمال و الأسيويين، فيرى أن سكان المناطق الشمالية يتصفون بالشجاعة، و لكنهم يفتقرون إلى سرعة الفهم و الذوق الفني و الجمالي، لذلك كانوا همجيين و برابرة لا يصلحون إلا للتغلب على القبائل الأخرى، أما السكان الأسيويين فيتميزون بسرعة الفهم و الذوق الفني و لكنهم جبناء، فيقعون تحت رحمة غيرهم من القبائل و يتعرضون للعبودية، السكن الإغريق فهم وحدهم يتميزون بالشجاعة و الذوق الفني، فهم بالطبيعة أحرار غير قابلين للاستعباد، هم ألأجدر على حكم العالم إذا وفقوا إلى السياسة الصالحة. لذلك فقد رأى أن الدولة المثالية هي التي تضل تحتفظ بحجم متوسط من الكثافة السكانية، و هو ما يسمح لها بأن تضل قائمة بذاتها و مستقلة بسيادتها، تكفي نفسها بنفسها من حاجاتها، فلا تعتمد على التجارة الخارجية، يجب أن لا يزيد حجم سكانها أو ينقص الحد الذي يسمح بالاكتفاء، و لهذا أباح الإجهاض و قتل المشوهين و المعوقين.[23]

الخاتمة

لقد وضع **أرسطو** نظرته في الدولة الفاضلة انطلاقا من تعاليم أستاذه **أفلاطون** و إن كان معارضا له في كون نظرية أستاذه كانت غارقة في المثالية، بينما كان **أرسطو** واقعيا كونه استقرأ الأحداث التاريخية و الخبرة التجريبية، مع أنه لم يمارس السياسة يوما، و لهذا كان له فضلا عظيما في تطور الفكر السياسي، و تأثيرا كبيرا على المدارس السياسية التي أنشأت بعده، و خاصة في الفكر السياسي الأوروبي خلال فترة العصور الوسطى و الفلسفة المدرسية.

[22]- ـ أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**، ص 30.
[23]- المرجع نفسه، ص 35.